

Distr.: General
21 June 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
الاحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم إلحاقاً برسائلنا السابقة المتعلقة بحملة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والحملة الغادرة المصاحبة المتمثلة في إرهاب المستوطنين الإسرائيليين للشعب الفلسطيني. ويؤسفني أن أحيركم بالتدابير غير القانونية المتواصلة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المهادفة إلى الاستمرار في نزع ملكية الأرض الفلسطينية، وتدمير البيوت والممتلكات الفلسطينية، وتخويف السكان المدنيين الفلسطينيين وتشريدتهم.

وفي هذا السياق، تواصلت بلا هوادة الأعمال العدوانية والاستفزازية للمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك البيوت والبساتين الزراعية والمساجد والكنائس والمقابر. فبالأمس، هاجم مستوطنون إسرائيليون مسجداً آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستيقظ القرويون في جبع ليجدوا مسجدهم يشتعل نارا وقد دنست جدرانها بكتابات تعلن "حرب ألبانا"، و "بدأت الحرب"، و "ادفعوا الثمن" وتشير بوضوح إلى أن هذا الفعل القذر هو من صنع أيدي المستوطنين، الذين دمروا على نحو متكرر الممتلكات المدنية الفلسطينية. وارتكبت أعمال عنف وتدمير



مماثلة عديدة كانتقام متعمد أو ما يسمى بهجمات "دفع الثمن" ضد السكان المدنيين الفلسطينيين ردا على التدابير الإسرائيلية المتعلقة بالمواقع الاستيطانية غير القانونية.

ولا شك أن إفلات المستوطنين المتطرفين من العقاب يقويه عدم قيام الحكومة الإسرائيلية بمحاسبتهم على الإرهاب الدائم الذي يمارسونه وعدم رغبتها في القيام بذلك. ونؤكد من جديد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة عن جميع الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الذين نقلتهم إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في حرق سافر للقانون الإنساني الدولي. ونطالب السلطة القائمة بالاحتلال باتخاذ إجراءات فورية لمحاسبة مقترفي هذه الأفعال والعمل من أجل تفادي تواصل هذه الهجمات الإجرامية والاستفزازية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات والحساسيات الدينية بين الجانبين وتهدد بالزيادة في عدم استقرار الوضع على أرض الواقع.

ولا تزال الحالة تتفاقم أيضا بفعل تواصل هدم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لبيوت الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذه الأعمال التي تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وقانون حقوق الإنسان والتي تسبب في مصاعب شديدة لمئات إضافية من الأسر الفلسطينية، تزيد أيضا من مشاعر الإحباط وعدم الثقة المرتفعة أصلا. ولذلك، نعرب عن إدانتنا الكاملة لهذه التدابير غير القانونية ونوجه انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة التي تشكل مصدر قلق بالغ، وننادي باتخاذ إجراءات جماعية عاجلة من أجل إرغام إسرائيل على إنهاء سياساتها وممارستها التدميرية غير القانونية هذه.

وفي هذا الأسبوع وحده، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أوامر هدم ومصادرة ضد ما يقارب ١٠٠ من الممتلكات الفلسطينية. ففي ١٢ حزيران/يونيه، صدر أمر بالتدمير الشامل ضد قرية سوسيا بأسرها في جنوب الضفة الغربية من أجل هدم كل البنايات الخمسين في القرية، بما في ذلك بيوت، وخيام، وروضة أطفال، وعيادة صحية، ونظام الطاقة المتجددة بالقرية. وفي حالة التنفيذ، سيؤدي هذا الهدم إلى التشريد القسري لفلسطينيي القرية البالغ عددهم ٣٥٠ شخصا، من بينهم ١٢٠ طفلا. وتستعمل السلطة القائمة بالاحتلال ذريعة حماية المستوطنة غير القانونية المجاورة كأساس لتنفيذ هذا الإجراء غير الأخلاقي وغير القانوني، في حين أن السكان المدنيين الفلسطينيين هم الذين يكونون، في الواقع، في حاجة ماسة للحماية من المستوطنين المتطرفين الذين يواصلون الهجوم على القرية، والتي تتعدى على أرضها في نفس الوقت المستوطنات والمواقع غير القانونية في منطقة مسافر يطا بالقرب من الخليل.

وأصدرت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا مؤخرا أوامرا بمصادرة أرض في مدينة الخضر جنوب بيت لحم. وإذا ما تمت مصادرة الأرض، سيؤثر ذلك سلبا ليس فقط على المالكين الفلسطينيين أصحاب الحق، بل سيضر كذلك بالمزارعين الذين لن يكونوا قادرين على الوصول إلى ممتلكاتهم الواقعة في نفس المنطقة. وفي منطقة بيت لحم كذلك، في ١٨ حزيران/يونيه، هدمت قوات الاحتلال عدة خيام سكن وسقائف في بلدة العبيدية. وسبق هذا الأمر عملية هدم أخرى في القدس الشرقية المحتلة حيث هدمت قوات الاحتلال مجمعا تبلغ مساحته ٧٠٠ متر مربع مكونا من حظائر غنم، والتي كانت هي مصدر الدخل الوحيد لحمس أسر، بالإضافة إلى إتلاف ٢٠ طنا من الشعير. وعلاوة على ذلك، وفي القدس الشرقية المحتلة، تواصل إسرائيل تدابيرها غير القانونية والاستفزازية في حي سلوان حيث أعطيت الموافقة في ١٨ حزيران/يونيه لبناء مركز سياحي مساحته ٩٠٠٠ متر مربع في سلوان، مما يعرض الحي لخطر المزيد من المصادرة للأرض والزيادة في تهميش وخنق السكان الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت قوات الاحتلال في ١٨ حزيران/يونيه ٣٥ أمرا بالهدم ضد فلسطينيين في قرية بيت أمر الواقعة قرب المستوطنة الإسرائيلية غير القانونية "كارمي زور" التي تواصل التعدي على أرض القرية، وأصدرت أوامرا بالهدم ضد أربع خيام سكنية ونظام توليد طاقة شمسية وريحية في قرية طوبا في الجنوب.

ومن الواضح بجلاء أن جميع هذه التدابير غير القانونية جزء لا يتجزأ من مخططات إسرائيل الرامية إلى الاستيلاء على المزيد من الأرض الفلسطينية، وتشريد السكان المدنيين الفلسطينيين، وإقامة المزيد من الوقائع على الأرض لتكريس سيطرتها وضمها بحكم الأمر الواقع لتلك الأرض، وبالتالي الإضرار بنتيجة أي تفاوض من أجل تسوية سلمية نهائية. وكما حذرنا في العديد من المناسبات السابقة، نجدد تأكيدنا على أن تدابير الاستيطان غير القانونية هذه التي تتخذها إسرائيل تضر إضرارا كبيرا بصلاحية حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مما يجعل أية إمكانية لتحقيقه المادي مستحيلة على نحو متزايد ويقوض أية محاولات لإعادة الروح إلى العملية السياسية من أجل الوصول إلى ذلك الحل.

ويتحمل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مسؤولية مباشرة، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل العمل لإنهاء هذه الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فثمة حاجة ملحة لبذل جهود جماعية جادة من أجل إنهاء الحنة ونزع الملكية المتواصلين اللذين يعاني منهما الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك إنقاذ حل الدولتين كجوهر تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة تنهي الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وتضمن تحقيق حقوق

الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي الحرية في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل أيضاً هجماتها العسكرية ضد قطاع غزة، متسببة في المزيد من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين في هذه المنطقة المحاصرة من الأرض الفلسطينية المحتلة. فاليوم، قتلت الغارات الجوية الإسرائيلية على مدينة غزة طفلاً يبلغ عمره ١٤ سنة، اسمه مؤمن الأضم، وجرحت شخصين آخرين، أحدهما والد الطفل، وأدت غارة جوية أخرى شنت في وقت سابق من اليوم على رفح إلى قتل شاب يبلغ ٢١ عاماً من العمر، اسمه غالب عواد أرميلات. وقتل أيضاً بالأمس طفلان، محمد بسام أبو معيلق، عمره ١٨ سنة، ويوسف التلباني، عمره ١٦ سنة، على يد قوات الاحتلال في وسط قطاع غزة جنوب مخيم المغازي للاجئين بعدما دخلت دبابات إسرائيلية وأطلقت النار على المنطقة وترفع هذه الهجمات العسكرية مجموع الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل منذ التصعيد الأخير الذي بدأ يوم الأحد إلى ثمانية أشخاص، بالإضافة إلى إصابة ٢٠ آخرين على الأقل بجروح.

ومن واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، دعم القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح في كل الظروف. فيجب أن يطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف جميع عملياتها العسكرية وتدابيرها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة، ويجب أن يطلب إليها التقييد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بدون استثناء. وهذا الأمر ضروري من أجل وقف تصعيد الوضع بغية تجنب بداية حلقة عنف دام أخرى ستهدر فيها حياة المزيد من المدنيين الأبرياء.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٣٠ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-) إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2000/921) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فلا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنة الترتيب لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر
القائمة بالأعمال بالنيابة
